

ندوة

مسار «بلم» البحر مستمر

80% من الشاطئ مغلق، أمام اللبنانيين

الأماك العمومية (رقم S/144 الصادر في 10/6/1925)، لم ينص على حماية الشاطئ، واقتصر على تحديد الأماك العمومية البحرية فقط». وأشارت إلى أن الخطة الشاملة لترتيب الأراضي «أفرغت من مضمونها بسبب مرسوم تصديقها»، إذ لم ينص هذا المرسوم (رقم 2366 /2009/6/20) على حماية الشاطئ، باستثناء المادة التاسعة منه التي ذكرت «عمل الإدارة اللبنانية في إطار القوانين والأنظمة المرعية الإجراء على الحفاظ على المعالم الطبيعية والتراثية للمواقع القائمة على امتداد الشاطئ اللبناني (...)». وأوضحت بوعون أن الخطة الشاملة تضمنت عشرات الخرائط التي تظهر المواقع الواجب حمايتها، فيما اقتصر المرسوم على إدراج ثلاث خرائط فقط، «وبذلك، مثلاً، يفقد موقع شاطئ كفرعبيدا إمكانية حمايته لعدم إدراجه ضمن الخرائط».

وهذا ما يوافق عليه المدير العام لتنظيم المدني الساس الطويل، مشيراً إلى أن الخطة الشاملة لترتيب الأراضي «تقتصر على توجهات عامة وغير محددة، ولا يمكن اعتبارها نظاماً تفصيلياً يشمل كل المواقع على الشاطئ». وشدد على ضرورة إعادة النظر في مرسوم إشغال الأماك العمومية البحرية المعمول به حالياً (رقم 4810 الصادر في 24 أيلول 1962)، إذ إن هذا المرسوم «ليس له سند قانوني لأنه يستند إلى قوانين قديمة، ويتضمن الكثير من الشوائب»، لافتاً إلى أن مشروع مرسوم جديد يتعلق بإشغال الملك العام البحري «سيسعى الوزير فنيانوس إلى عرضه قريباً على مجلس الوزراء لتصديقه».

منذ عام 2009 صدر أكثر من 100 مرسوم يتعلق بتصديق مخططات توجيهية. وتقول الباحثة المدنية عبير سقسوق إن «مرسوماً واحداً فقط منها ذكر الخطة الشاملة لترتيب الأراضي واستند إلى توجهاتها»، ما يعكس غياب الرؤية والإرادة لحماية الملك العام. وفيما كان منتظراً من قانون معالجة الإشغال غير القانوني للأماك العمومية البحرية أن يعيد الملك العام المسلوب عبر إزالة المخالفات وإرساء حق العموم بالولوج الحر إلى الشاطئ والحفاظ عليه كوحدة متكاملة لا تتجزأ، أتى هذا القانون «ليكسر الاعتداءات وليعفو عن المعتدين»، على حدّ تعبير المدير التنفيذي لـ «المفكرة القانونية» نزار صاغية. ولفت إلى أنه خلال مناقشة قانون الموازنة عام 1990، كان هناك توجه جدي لإبطال كل التراخيص التي أعطيت للمنشآت خلال الحرب، «في حين أن نقاش موازنة 2017 تضمن قانوناً عفا عن كل المخالفين الذين اعتدوا على الملك العام».

الطمع بالبحر تاريخياً

تتمثل رؤية السلطة للشاطئ اللبناني باعتباره وسيلة «لتفجيع المستثمرين». وهذه الرؤية «تاريخية»، بحسب سقسوق التي تشير إلى نموذج إسقاط 150 ألف متر من أملاك عامة بحرية في صيدا، بمرسوم صدر عام 1948. حينها، قضى هذا المرسوم الذي يحمل الرقم 10830 بتحويل أملاك عامة بحرية إلى أملاك بلدية خاصة، ما سمح لبلدية صيدا في ما بعد بتأجير هذه الأملاك وبناء فندق «صيدون». واللافت، وفق سقسوق، أن مناطق لبنانية كثيرة لا تحكمها مراسيم تنظيمية، وتستغل السلطة هذا الواقع «الفوضوي» لتشرعن البناء المخالف والتعديت، سواء على الأملاك البحرية أو غيرها، بحجة غياب التنظيم!

بيروت محرومة من البحر

تقول أستاذة التخطيط المدني في الجامعة الأميركية في بيروت منى فواز إن نتائج دراسة ميدانية ستصدر قريباً عن الجامعة تخلص إلى أن أكثر من 50% من المناطق المختلفة في بيروت لا يمكن رؤية البحر فيها، «علماً أن القوانين لا تسمح للمطورين العقاريين بارتفاع المباني المشيدة بالقرب من الشاطئ أكثر من مترين»!

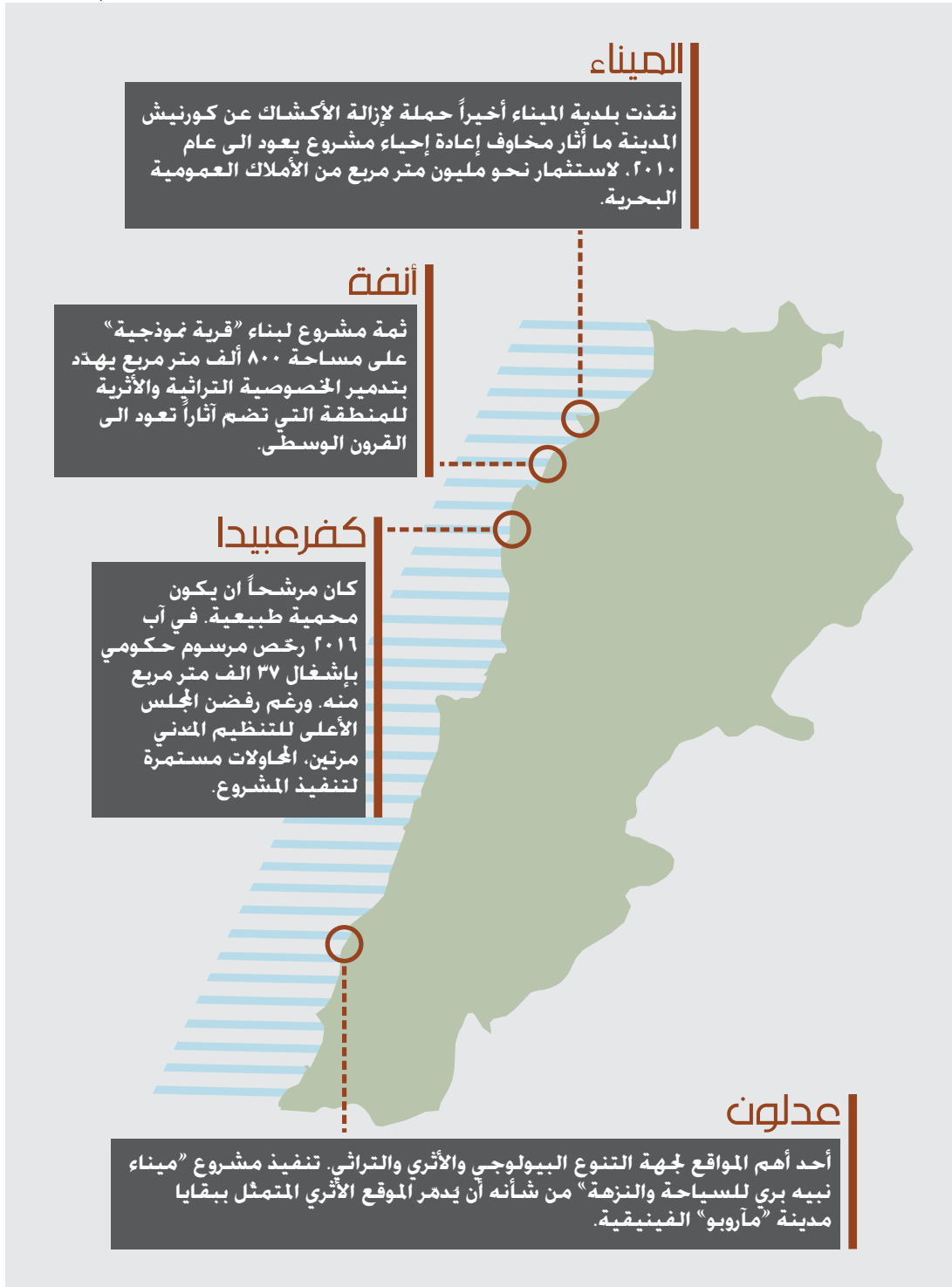
التلوث حمى شاطئ المنية - عكار!

تبلغ مساحة شاطئ المنية - عكار نحو 22 كلم مربع، أي نحو 10% من مجمل مساحة الشاطئ اللبناني. وحذر الاستاذ في جامعة بيروت العربية المهندس زكريا الزعبي من أن هذا الشاطئ مهدد بفعل التلوث والإهمال المتعمد، مشيراً إلى أن مياه الصرف الصحي لأكثر من 25 بلدة موجهة نحو هذا الشاطئ. لكن إذا كان من «حسناً» لهذا الإهمال، فهي أنه «حمى الشاطئ من المستثمرين حتى الآن». علماً أن هذه المنطقة تشهد عمليات شطف رمول مستمرة فضلاً عن الصيد العشوائي.

توافق التشريعات

ولفتت بوعون إلى أنه ليس هناك قانون حقيقي وعملي وواقعي لحماية الشاطئ اللبناني، «وحتى قرار تحديد

تصميم سنان عيسى



هديك فرفور

أربعون كيلومتراً فقط من الساحل اللبناني البالغ طوله 220 كيلومتراً لا تزال متاحة أمام اللبنانيين، ما يعني أن هؤلاء ممنوعون من ارتياد 80% من الشاطئ. الأسوأ من ذلك أن هناك مشاريع استثمارية «على النار» تهدد ما تبقى للبنانيين من شاطئهم. هذه بعض المعطيات التي جاءت في بحث أعدّه المخطط المدني سياستيان لامي والمهندسة المعمارية سينتيا بوعون، تحت إشراف المعماري سيرج يازجي، وصدر عن «المرصد الجامعي للإعمار وإعادة الإعمار» التابع للأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة (جامعة البلمند). وقد عُرض هذا البحث وغيره في مؤتمر «الشاطئ اللبناني والخطة الشاملة لترتيب الأراضي»، الذي نظّمته نقابة المهندسين في بيروت على مدى يومين في مبنى النقابة، برعاية وزير الأشغال يوسف فنيانوس.

النقاش حول «التحويلات على الساحل اللبناني»، خلال المؤتمر، كشف عن تداعيات المشاريع المزمع تنفيذها في مناطق عدة على ما تبقى من الشواطئ المفتوحة، وعلى خصوصيتها التراثية والأثرية، وعلى طبيعة استخدامها من قبل العموم. وتهدّد هذه المشاريع،

بعض اللبنانيين الذين عملوا في الرياض في بدايات نهضتها مع هذه الصورة، ومع السعوديين «المتحريين» الذين كانوا يقضون أيامهم في لبنان قبل 1975، ويختلف معها الذين ذهبوا إليها إبان الحرب، حين بدأ عصر التشدد الإسلامي فيها. وهنا تكمن النقطة الأساسية حين تسلط السعودية الضوء على أسباب المخى التشددي، حاضرة إياها في الثورة الإسلامية الإيرانية واقتحام الحرم المكي عام 1979، وتحميل إيران مسؤولية صعود الطبقة الدينية المتشددة.

في الأسابيع الأخيرة حلت السعودية الجديدة محل القديمة، عبر احتفاء عالمي بقيادة المرأة السيارة فيها، وإعلانات مشروبات غازية أميركية تتناول المرأة السائقة، وتسليط الضوء على المهرجانات الغنائية الغربية واللبنانية، والاختلاط في المدرجات. كل ذلك يترافق مع تقديم المجتمع السعودي على صورة الجيل المثقف المطع الذي يدخل الحدائق من بابها العريض، بما لا ينسجم مع كل الصور التي اعتادها الغرب واللبنانيون في طريقة مقاربتهم للسعوديين الذين لا يعملون ويستفيدون من الثروات. أهمية المشهد الاجتماعي السعودي أنه «الزاوية الإصلاحية» التي يحاول ولي العهد تقديمها إلى العالم، مستفيداً من تجيش دولي داعم له في معركة الإصلاحية الداخلية، في موازاة سعيه إلى إطار سياسي قائم على مواجهة إيران وحلفائها في المنطقة.

في مقابلته الأميركية، اختصر ابن سلمان سياسته الخارجية بعبارتين: وصفه المرشد الأعلى لإيران علي خامنئي بـ«هتلر الشرق الأوسط»، وقوله إن رئيس الحكومة سعد الحريري، «مسلم سنّي»، لن يواصل تغطية حكومة يسيطر عليها حزب الله.

من اليمن والاحداث المتسارعة، إلى المصالحة الفلسطينية، إلى لبنان حيث ترتفع حدة المواجهة مع حزب الله، إلى الزيارة الأولى لبطريك ماروني للسعودية، يكمن الدور السعودي في ظل قيادة جديدة شابة، بتهمها خصومها بالتسرع والرعوننة وبارتكاب أخطاء لا تحصى، ويشيد أصدقاؤها بقيادتها الحكيمة ونظرتها المستقبلية، لكنها تمشي واضحة ثقلاً لإطلاق مسار جديد بمباركة أميركية. في السياسة الداخلية اللبنانية، وبعد التطور الحريري، لا يحبذ كثير مقاربة الملف السعودي. ثمة حذر في الوسط السنّي في الكلام عن جوّ سعودي غامض. واللبنانيون أصلاً منقسمون بين من يعادي السعودية ومن لا يريد التطور في الكلام عنها قبل جلاء ملابس أحداثها، ومن لا يزال يحفظ الودّ للسعودية التقليدية «التي وقفت إلى جانب الشرعية اللبنانية» والزعامات السنية التقليدية، وقدمت مساعدات للبنان ورعت اتفاق الطائف.

السعودية اليوم غير التي اعتادها لبنان، فأين حدود متغيراتها من كل ما سبق ذكره؟ أسئلة وجهتها «الأخبار» إلى ثلاث شخصيات من غير المنغمسين في العلاقة مع السعودية، كل من موقعه ورؤيته السياسية: الوزير السابق والرئيس الأسبق لحزب الكتائب، والسياسي القريب من العهد، المحامي كريم بقرادوني، وأمين سر لقاءات قرنة شهوان سابقاً المحامي سمير عبد الملك، والباحث في شؤون الشرق الأوسط الأستاذ الجامعي الدكتور فادي الاحمر.